

تبنى الميزانية على أساس البرامج والأداء في ظل القانون 15-18 *The budget is based on programs and performance under Law 18-15*

د. قانة حسين

جامعة المسيلة. الجزائر

hocine.gana@univ-msila.dz

د. زعيترفاتح*

جامعة برج بوعرييج. الجزائر

fateh.zaiter@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/01/18

تاريخ الاستلام: 2024 /01 /04

ملخص:

الجزائر الآن انتقلت من التسيير القائم على الوسائل إلى التسيير القائم على أساس النتائج، من أجل تطبيق سياساتها العمومية في مهام مرتبطة بأهداف وتحقق الأهداف وتتابع بمؤشرات الأداء، وبصدور القانون العضوي رقم 15-18 المتعلق بقوانين المالية فقد تبنت الجزائر ميزانياتها على أساس البرامج والأداء، حيث بدأ العمل به مطلع سنة 2023، حيث تناولت مداخلتنا مبررات وأهداف الإصلاح المالي بالجزائر والاطار النظري لميزانية البرامج والأداء وفي الأخير المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي والترتيبات التقنية التي تضمنها القانون العضوي الجديد للمالية العمومية.

الكلمات المفتاحية: ميزانية البرامج والأداء؛ ترشيد النفقات؛ المالية العامة؛ اصلاح

الميزانية

Abstract:

Algeria has now moved from management based on means to management based on results, in order to implement its public

* المؤلف المرسل: د. زعيترفاتح

policies in tasks linked to goals, achieve goals, and follow up with performance indicators. With the issuance of Organic Law No. 18-15 related to financial laws, Algeria has adopted its budgets based on programs and performance. It began work at the beginning of 2023, and our intervention addressed the justifications and objectives of financial reform in Algeria, the theoretical framework for program budgeting and performance, and finally the major axes of budgetary reform and the technical arrangements included in the new organic law of public finance.

Keywords: *program budget and performance; rationalization of expenditures; public finance; budget reform.*

تعتبر الميزانية العامة للدولة أحد أهم الأدوات الرئيسية لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية الكبرى، فالتطورات العالمية المتسارعة في كل دول العالم والمتعلقة بنشاط الدول وتسيير أموالها وفق معايير دولية متفق عليها، جعل الجزائر على غرار الكثير من الدول أن تقوم بجملة من التدابير والاصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية والميزانية، في أجل اقصاه 5 سنوات، ابتداء من أول يناير 2018¹، لمواكبة المتطلبات الجديدة التي فرضتها الهيئات والمنظمات الدولية، هدفها الأساسي هو حوكمة وترشيد الإنفاق العمومي وكذا رقابة الأداء الحكومي.²

في ظل انخفاض أسعار النفط أثر ذلك على إيرادات ميزانية الدولة بحيث ارتفع رصيد العجز الموازي بشكل غير طبيعي، نتيجة زيادة النفقات، قامت الدولة بإصلاحات شاملة في المالية العمومية، هدفها بالأساس ترشيد النفقات العمومية³، ومن هذه الإصلاحات التي بدأت بها هو صدور القانون التشريعي التنظيمي والمتعلق بميزانية الدولة والمالية العمومية، أي التحول من ميزانية البنود⁴ (مدونة الميزانية) في الجزائر إلى ميزانية البرامج والأداء أو الأهداف هو ما تتطلبه المرحلة الحالية، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على الحياة المعيشية لأفراد المجتمع الجزائري.

إن القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الجديد مؤسس على مبدأ ميزانية البرامج وليس على طبيعة النفقات، حيث يوجه نحو تحقيق النتائج انطلاقاً من أهداف محددة، وهو يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- إصلاح إطار التسيير العمومي وتوجيهه نحو النتائج بالإضافة إلى البحث عن الفعالية.
- تعزيز شفافية المعلومات الميزانية.

من خلال ما سبق فإننا نطرح التساؤلات التالية ماهي الأسباب التي أدت إلى تبني الدولة ميزانية البرامج القائمة على أساس الأداء؟ ماهي المحاور الكبرى والترتيبات التقنية التي أتى بها القانون العضوي الجديد المتعلق بقانون المالية؟

أهمية الدراسة

تمثل أهمية الدراسة في دراسة الموضوع بحد ذاته، بحيث أن دراسة ميزانية البرامج والاداء من المواضيع المهمة خاصة في ظل الاصلاحات الخاصة بالميزانية.

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن ذكر أهمها:

- التعرف على الإصلاحات الخاصة بالمنظومة المالية في الجزائر.

- التعرف على ميزانية البرامج والأداء.

- شرح محتوى القانون العضوي الجديد الخاص بالميزانية.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: مبررات وأهداف إصلاح المنظومة المالية في الجزائر.

الجزء الثاني: مفهوم ميزانية البرامج والأداء وأسس تبويب ميزانية البرامج والأداء وتقييمها.

الجزء الثالث: المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي والترتيبات التقنية التي تضمنها القانون

العضوي الجديد للمالية العمومية.

1. مبررات وأهداف إصلاح المنظومة المالية في الجزائر

1.1 مبررات إصلاح المنظومة المالية في الجزائر

نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بلادنا، تزايدت الدعوة من طرف الباحثين والمهتمين بالمالية العمومية في الجزائر إلى ضرورة القيام بإصلاحات عميقة للمالية العمومية بما يتلائم مع التحولات في مختلف الميادين، ولأن القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 والمتعلق بقانون المالية، تشوبه عدة نقائص نوجزها فيما يلي:

- مبدأ السنوية: نظرا لتوسع في أدوار الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، تسعى الدولة إلى انتقال التخطيط في نشاطاتها على أساس سنة واحدة إلى مخططات متوسطة الأجل على شكل برامج من أجل اتخاذ قرارات كبرى وحاسمة تخص السياسة العامة للحكومة⁵، فالتخلي عن مبدأ السنوية أصبح ضرورة نظرا لجموده، لأنه قيد النشاط العام للدولة بسبب قصر البعد التوقعي.

- الشرعية: الرقابة على عمليات تنفيذ الميزانيات تركز على مدى شرعية ومطابقة العمليات المالية المنفذة للقوانين والتنظيمات المعمول بها، في حين أغفلت الرقابة لعناصر مهمة مثل الأداء والفعالية.

- الاعتمادات المالية المخصصة: منح الاعتمادات المالية للتسيير أو التجهيز (الاستثمار)، للمؤسسات والإدارات العمومية يتم بناء على أساس الاعتمادات المفتوحة للسنة السابقة، ولا توجد معايير لها أهمية عند التقدير مثل وضعية الاقتصاد الوطني أو أهداف محددة... الخ.

الحسابات الخاصة للخزينة: هي حسابات مفتوحة في كتابات الخزينة تقيد فيها عمليات الإيرادات وعمليات النفقات لمصالح الدولة، التي تجرئها تنفيذا لأحكام قانون المالية، ولكن خارج الميزانية العامة للدولة⁶. وتعتبر حسابات التخصيص الخاص من أهم أنواع الحسابات الخاصة للخزينة، تفتح هذه الحسابات بموجب قانون المالية السنوي، وتقبل بنفس الشكل، ترخص وتنفذ الحسابات ذات التخصيص الخاص حسب نفس شروط عمليات الميزانية العامة للدولة⁷.

ويلاحظ تزايد حسابات التخصيص الخاص، إلا أنه في السنتين الأخيرتين تم تقليص بعض الحسابات الخاصة وتجميد أخرى، نظرا للوضع الاقتصادي الذي تمر به البلاد.

تزايد الحسابات يعتبر ظاهرة غير جديدة في تسيير المالية العمومية، حيث أن حسابات التخصيص الخاص تفلت من رقابة السلطة التشريعية، ولذلك تتكرر توصيات لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني سنويا، بضرورة التقليص من عدد هذه الحسابات. وتمس أغلب الحسابات الخاصة للخزينة بمبدأ وحدة الميزانية العامة للدولة، وتفتقد للشفافية في تسييرها للأموال العمومية، لذلك يتحتم إصلاح تسيير الاعتمادات المالية الممنوحة في هذا الإطار من خلال تدابير وآليات تساهم في ترشيد الإنفاق العمومي⁸.

هيكل الميزانية: من حيث الشكل تخضع الميزانيات العمومية إلى ترتيبات منهجية تضبط شكلها والقالب الذي يجب أن تصب فيه الاختيارات المالية، هذا القالب يعرف بمدونة الميزانية وهي عبارة عن تبويب وتفصيل لبنود الميزانية وتدرج لمحتوياتها مع تدقيق لمختلف خاناتها.

التصنيف الحالي للنفقات تشوبه عدة نقائص، منها عدم وضوح العبارات والعناوين المدرجة في مدونة الميزانية، وبالتالي لا يمكن تحديد وجهة النفقات العمومية بدقة، وهذا ما يؤثر على فعالية التسيير وكفاءته بالشكل المطلوب.

ويمكن أن نذكر نقائص أخرى على سبيل المثال: عدم إدماج ميزانية التسيير والتجهيز في هيكل واحد، وصعوبة قراءة وثائق الميزانية، في ظل غياب الشفافية في التسيير المالي العمومي، بالإضافة الى ضعف شفافية إدارة المالية العمومية، وبالتالي ضعف في الرقابة التي تمارسها السلطة التشريعية، مع غياب المساءلة على مسؤولي الإدارات والمؤسسات العمومية.

2.1 أهداف إصلاح المنظومة المالية في الجزائر:

توجد أهداف كثيرة تريد الدولة تحقيقها من خلال الإصلاح المالي نذكر أهمها فيما يلي:

- تبسيط دورة إنجاز النفقات العمومية.
 - تحسين نوعية الرقابة المالية للميزانية العامة للدولة.
 - تجميع البيانات والمعلومات المالية والمحاسبية في أسرع وقت باستخدام نظم المعلومات المحاسبية الحديثة موجهة نحو النتائج، من شأنها التحكم الجيد في تسيير النفقات العمومية.
 - ضمان أكبر للشفافية في تسيير المال العمومي.
 - إعطاء صلاحيات أكبر للآمرين بالصرف وتحميلهم المسؤولية القانونية على التصرفات والقرارات المتخذة من طرفهم في تسييرهم للميزانيات المفوضة لهم.
- هذه الأهداف وغيرها تصبو إلى تحقيق مجموعة من الغايات منها إصلاح الإدارات العمومية، الرقابة على أداء المسؤولين من شأن ذلك أن يحد من الفساد المالي المتفشى في القطاع العام⁹.

2. مفهوم ميزانية البرامج والأداء وأسس تبويب ميزانية البرامج والأداء وتقييمها.

ميزانية البرامج Budget Programmes ذات مدلول جديد لمنهج الميزانية الجديدة، وهي معتمدة في كثير من دول العالم، وأهم ما يميزها عن الميزانيات التقليدية، هو تركيزها على تحقيق الأهداف وتطبيق التوجهات المعتمدة، وظهرت فكرة الأداء عام 1912 بالولايات المتحدة الأمريكية، ليبدأ العمل على توجيهه انظمة الموازنات لجعلها تحقق أهداف السياسات الاقتصادية، لتتجه الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير موازنتها، في عام

1947، كون الرئيس الأمريكي لجنة لدراسة تنظيم الحكومة وإدارتها اسمها لجنة "هوفر"، وأوصت اللجنة باستخدام موازنة الأداء.¹⁰

وفي الوقت نفسه كانت لجنة أخرى مكلفة بدراسة مدينة نيويورك قد استخدمت تعبير "موازنة البرامج" تهدف إلى تطوير الموازنة التقليدية، وقد أشارت في أول تقرير لها أن موازنة البرامج تضع الأهداف وتحدد مسؤوليات التنفيذ التي يتم على أساسها قياس أداء ما تم إنجازه من قبل الوحدات الإدارية¹¹.

1.2 مفهوم ميزانية البرامج والأداء

إن التمييز بين ميزانية البرامج وميزانية الأداء، يعتبر ضروري قبل التعرض لمفهوم ميزانية البرامج والأداء، على اعتبار أن كلا من البرامج والأداء يشكلان نظامين مستقلين لهما أهداف محددة، يعود هذا الفصل بين الميزانيتين لانهما تمثلان مرحلتان تاريخيتان، مرت بهما الميزانية أثناء تطورها في الولايات المتحدة الأمريكية كما أشرنا إليه سابقا.

موازنة الأداء تركز على قياس المخرجات، أي ما هو العائد من النفقة التي صرفت، ومن ثم، تعتمد هذه الموازنة على قواعد لقياس الأداء بهدف تحسين العمل الإداري، عن طريق الربط بين تكاليف الإنتاج وقياس العمل وفقا لمعايير الأداء، أما ميزانية البرامج، فهي تلك الموازنة التي تربط الأهداف بالبرامج.

ويمكن التمييز بين ميزانية البرامج وميزانية الأداء في النقاط التالية:

- الارتباط بالمستويات الإدارية حيث ترتبط ميزانية البرامج عادة بمستوى إداري أعلى من المستوى الإداري الذي ترتبط به موازنات الأداء التي ترتبط عادة بالمستويات التنفيذية، أي البرنامج يحتوي على عدد من وحدات الأداء.

- الارتباط بعنصر الزمن حيث ترتبط ميزانية البرامج بالتخطيط للمستقبل بينما ترتبط موازنة الأداء بقياس وتقييم ما يتم من إنجازات.

- من حيث أولوية الإعداد حيث إعداد ميزانية البرامج يسبق إعداد ميزانية الأداء باعتبار أن ميزانية البرامج هي الإطار الذي يتم قياس الأداء وفقا له.

عرفت الأمم المتحدة في عام 1956 موازنة البرامج والأداء بانها "تلك الموازنة التي تبين الأهداف التي تطلب من أجلها الاعتمادات، وتكاليف البرامج المقترحة لتحقيق هذه الأهداف، والبيانات الكمية لقياس الإنجاز والعمل المؤدى تحت البرنامج"¹².

وتعرف أيضا على أنها "نظام إداري، يهدف إلى توفير المعلومات والبيانات الضرورية لمتخذي القرار، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تسعى إلى تحقيق الهدف الأساسي وهو استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة وفعالية لإشباع أكبر قدر ممكن من حاجات المواطنين"¹³.

كما عرفت بانها "مجموعة من الأهداف التي ترغب الحكومة في تحقيقها مصنفة على شكل برامج وأنشطة تم وضعها لمدة زمنية مقبلة وتحديد تكلفة تنفيذ كل برنامج ونشاط مسبقا مع قياس نسب الإنجاز من أجل قياس كفاءة وفعالية الأداء"¹⁴.

2.2 أسس تبويب ميزانية البرامج والأداء:

تصنف وتبويب العمليات المالية هرميا لميزانية البرامج والأهداف تبعا للأهداف التي ترغب الحكومة في تحقيقها، فعملية تصنيف ميزانية البرامج والأداء تقوم أولا على حصر العمليات الحكومية وتقسيمها إلى وظائف ثم تقسيم الوظائف إلى عدد من البرامج تعبر عن أهداف الوظائف الحكومية، وكل البرامج تقسم إلى أنشطة تكون مسؤولة عن تحقيق هدف البرامج.

يتعلق المستوى الأول من التبويب بالوظائف الأساسية للحكومة مثل: الخدمات الجماعية، الخدمات الإدارية العامة، وظائف اقتصادية واجتماعية. لتقسم هذه الوظائف الرئيسية إلى وظائف فرعية، فعلى سبيل المثال تبويب الوظائف الاقتصادية إلى وظيفة النقل والمواصلات، الصناعة والمناجم، التجارة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الفلاحة... الخ.

ويتعلق المستوى الثاني من التبويب بالبرامج، فعندما تمنح لوزارة معينة اعتمادات مالية مخصصة لميزانيتها، تجمع هاته الاعتمادات حسب البرامج المعتمدة لديها، ويشمل البرنامج مجموع الأنشطة الموجهة لتحقيق الأهداف وتطبيق التوجهات الخاصة بكل وزارة والمعتمدة من طرف الحكومة.

وتقسم البرامج حسب طبيعتها إلى ثلاثة أنواع:¹⁵

- برامج جارية: تتعلق بتسيير عمل جاري كإدارة مشروعات أو جامعة أو مستشفى...الخ.
- برامج استثمارية: تخص تنفيذ مشاريع استثمارية ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي خلال مدة البرامج كبناء المدارس وإقامة السدود...الخ.
- برامج تحويلات رأسمالية: وتتعلق بسداد القروض طويلة الأجل، والدفقات المقدمة المتعلقة بالاستثمار والتي سترد بعد انتهاء السنة المالية، والالتزامات الواجبة الأداء خلال السنة موضوع التقدير.
- يسمح البرنامج بإدراج النفقات في الميزانية حسب النتائج المنتظرة. فعلى سبيل المثال وظيفة الفلاحة تبوب حسب الولايات أو المديريات أو المصالح أو حسب طبيعة العمل كبرنامج الثروة الحيوانية، برنامج التشجير...الخ.
- المستوى الثالث يتعلق بتبويب كل برنامج رئيسي أو فرعي إلى مجموعة من الأنشطة المميزة والمتجانسة التي تساهم في إنجاز البرنامج وبالتالي الهدف.

3. المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي والترتيبات التقنية التي تضمنها القانون العضوي الجديد للمالية العمومية.

اتجهت الحكومة نحو تحديث نظام تسيير النفقات العمومية من خلال إصلاح منظومة الميزانية العامة، بما يعرف بالإصلاح المالي في جانبه الموازاتي، والهدف من هذا الإصلاح هو زيادة الكفاءة والفعالية في تسيير الميزانية العامة للدولة، وكذلك تعزيز مبدأ المساءلة عن طريق منح صلاحيات واسعة للأمين بالصرف، ومحاسبتهم تكون على أساس النتائج المحققة.

قامت الجزائر بإبرام اتفاقيات مع فرنسا بدعم من البنك الدولي من أجل الشروع في عصرنة الميزانية العامة وفقا للمعايير الدولية للميزانية العامة للقطاع العمومي، حيث تم الاتفاق مع مركز البحث وتطوير الاقتصاد والمالية بوزارة الاقتصاد والمالية بفرنسا من

اجل الشروع في عملية العصرية، حيث تم الاتفاق على 04 أربع سنوات من 2005 إلى 2009.

تنفيذا للإصلاحات المتعلقة بالمالية العمومية صدر مؤخرا المرسوم التنفيذي 86-18 المؤرخ في 5 مارس 2018 المتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار التمويل غير التقليدي، من هذه التدابير ما يتعلق بإصلاحات المالية والميزانية، وتنفيذ هذه التدابير يكون في أجل أقصاه خمس (5) سنوات، ابتداء من أول جانفي 2018.¹⁶ ومن أجل استعادة توازنات الخزينة للدولة، أول إجراء وألية لإصلاح المالية العمومية هو تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة وعصرية مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية ويكون ذلك من خلال ما يلي:¹⁷ صدور القانون العضوي المتعلق بقانون المالية، واعتماد طريقة في تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة، بالإضافة إلى الإدراج ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019 لإطار للنفقات على المدى المتوسط الشامل 2019-2021، مع وضع نظام مندمج لتسيير الميزانية يسمح بترشيد مسارات الميزانية والتعجيل بمعالجة النشاطات المرتبطة بالنفقات.

بصدور القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية، والذي يعتبر اللبنة الأولى للإصلاح المالي بالجزائر، يهدف هذا القانون العضوي إلى تعريف إطار تسيير مالية الدولة الذي من شأنه أن يحكم إعداد قوانين المالية، وكذا مضمونها وكيفية تقديمها والمصادقة عليها من قبل البرلمان، كما يحدد مبادئ وقواعد المالية العمومية وحسابات الدولة وكذا تنفيذ قوانين المالية ومراقبة تنفيذها.¹⁸

1.3 المحاور الكبرى للإصلاح الميزانياتي

- تتضمن أحكام القانون العضوي المحاور الرئيسية لإصلاح نظم الميزانية من خلال ما يلي:
- دعم التوازن الهيكلية للميزانية.
 - مقارنة متعددة السنوات لإيرادات ونفقات الدولة.
 - التوجه نحو مراقبة الأداء مع منح صلاحيات أوسع للمسيرين.
 - وضع مدونات للميزانية.

2.3 الترتيبات التقنية والقانونية المتعلقة بالمالية العمومية

الجوانب التقنية المدرجة في القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية من شأنها أن تساهم في تطوير تسيير الميزانية بالبرامج ومن هذه الترتيبات ما يلي:

أ. المقاربة المتعددة السنوات:¹⁹

ترتبط هذه المقاربة بتقنية الميزانية حسب البرامج، فإن البعد المتعدد السنوات مهم وضروري من أجل اتخاذ القرارات على أساس يتجاوز مبدأ السنوية، وهو مكمل ومرافق لمبدأ السنوية، تقدير الإيرادات والنفقات يكون على المدى المتوسط ويحدد لمدة 3 سنوات.

ب. المرونة في التسيير:²⁰

يمنح القانون العضوي للمسيرين حرية في تسيير البرامج والاعتمادات المالية المخصصة، عن طريق عمليات التحويل والنقل للاعتمادات، شرط المحافظة على الأهداف المسطرة في البرامج.

المفهوم الجديد للبرنامج وكأساس مهم لإصلاح الميزانية، يحل محل الفصل والباب والمواد ضمن المدونة الميزانية المعمول بها إلى حد الساعة يشكل مجموع البرامج حقيقية برامج توضع تحت مسؤولية وزير أو مسؤول مؤسسة عمومية، وتساهم هذه البرامج وتقسيماتها إلى برامج فرعية وأنشطة، في تنفيذ سياسة عمومية محددة.

يتضمن البرنامج مجموع الاعتمادات المالية التي تساهم في إنجاز مهمة خاصة تابعة لمصلحة أو عدة مصالح لوزارة واحدة أو عدة وزارات أو مؤسسة عمومية، ومحددة حسب مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة.

ت. سهولة القراءة والوضوح:

في هذا القانون تم توحيد ميزانيات التسيير والاستثمار والتحويل في إطار وحدة وحيدة للميزانية، وتكون مدونة الميزانيات كالتالي:

-التصنيف حسب النشاط والذي يتكون من البرنامج وتقسيماته.

-التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات والذي يتكون من الأبواب والمواد.

-التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة.

ث. المدة التكميلية:²¹

تم إدراج مدة تكميلية تمتد إلى غاية 31 جانفي من السنة (ن+1)، من أجل تسوية أوامر الدفع أو حوالات الدفع المتعلقة بصرف النفقات، ويتم الإقفال النهائي للسنة المالية المعتبرة (ن).

ج. نقل اعتمادات الدفع:

اعتمادات الدفع سنوية، والقانون العضوي 84-17 لم ينص على نقل اعتمادات الدفع من سنة إلى أخرى، القانون العضوي الجديد يخصص استثناء لهذا المبدأ لنفقات الاستثمار لبرنامج معين، حيث يمكن نقل اعتماد دفع في باب الاستثمار لبرنامج إلى نفس البرنامج بحد أقصى خمسة في المائة (5%) من الاعتماد الأولي وتنفذ عملية النقل قبل انتهاء الفترة التكميلية.

ح. أنواع المحاسبة المطبقة:²²

المحاسبة المطبقة على ميزانية الدولة هي ثلاثة أصناف، المحاسبة الميزانية، المحاسبة العامة، محاسبة تحليل التكاليف.

خ. فترة إيداع قانون المالية السنوي:²³

يودع مشروع قانون المالية للسنة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني في تاريخ 07 أكتوبر كأقصى حد من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية، بدلا من 30 سبتمبر المعمول بها في القانون العضوي 84-17.

د. المصادقة على قوانين المالية:

تخضع الإيرادات والنفقات للتصويت الإجمالي، ويتم التوزيع المفصل للاعتمادات المالية المصوت عليها بموجب مرسوم، فور صدور قانون المالية ويتم التوزيع حسب الوزارة أو المؤسسة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب، وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة.

ذ. دخول القانون حيز التنفيذ:²⁴

تم تطبيق أحكام هذا القانون العضوي على قوانين المالية للسنوات 2021 إلى غاية 2022، وتبقى مسيرة أحكام القانون 17-84 المؤرخ في 7 جويلية 1984، باتباع مبدأ التدرج، ويعتبر قانون المالية لسنة 2023 أول قانون مالية تم اعداده ومناقشته والمصادقة عليه وتنفيذه طبقا لأحكام القانون 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، وينطبق نفس الشيء على القانون المتضمن تسوية الميزانية لسنة 2023. انتقاليا، تعد وتناقش مشاريع القوانين المتضمنة تسوية الميزانية المتعلقة بسنوات 2023 و2024 و2025 ويصادق عليها بالرجوع الى السنة المالية (ن-2)، وابتداء من 2026 يعد ويناقش ويصادق على مشروع قانون تسوية الميزانية بالرجوع إلى السنة المالية (ن-1).

الخاتمة

في الختام يمكن تقديم مجموعة من نتائج الدراسة مع طرح بعض التوصيات المهمة.

نتائج الدراسة

يمكن تقديم مجموعة من النتائج كما يلي:

- إن اصلاح المالية العمومية يتجلى في ترشيد النفقات العمومية عبر تحسين أداء الأجهزة الادارية، ونظم توزيع الاعتمادات.
- القانون العضوي الجديد المتعلق بالمالية العمومية بالجزائر نص بشكل واضح على اعتماد ميزانية البرامج والأداء، باعتبار أنه الوحيد القادر على خلق ثورة حقيقية في تسيير المالية العمومية، والانتقال من تسيير مبنى على الوسائل الى تسيير مبنى على النتائج.
- الهدف من هذا الاصلاح هو تحقيق الشفافية في المعاملات المالية، ترشيد النفقات العمومية، تعزيز الفعالية والكفاءة.

توصيات الدراسة

يمكن تقديم جملة من التوصيات المهمة في هذا الموضوع:

- لإنجاح هذا النظام الجديد للمالية العمومية لابد من توفر شروط ضرورية تساهم بشكل كبير في انجاحه من بينها الاستفادة من التجارب الدولية السابقة.

- ضرورة استخدام أحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة في مجال نظم المعلومات المحاسبية، وأيضا العمل على رسكلة وتكوين الاطارات.

الهوامش:

- 1 المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 18-86 والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار التمويل غير التقليدي.
- 2 حيرش فايزة، طرشي محمد، الرقابة على أداء الوحدات الحكومية في ظل عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، 2018، ص 3.
- 3 القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقانون المالية.
- 4 القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق، بقانون المالية، المعدل والمتمم.
- 5 مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص:73.
- 6 R.A.D.P. Ministère des finances, Guide du contrôleur financier des dépenses engagées, Direction général du budget, 1999, p13.
- 7 ج.ج.د.ش. المرسوم رقم 93-01 المؤرخ في 19 جانفي 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1993، المادة 132.
- 8 لعمارة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 04، 2005، ص 102.
- 9 ثابتي الحبيب، عصنة نظم الميزانية في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد 4، العدد 3(6)، 2015، ص 23.
- 10 لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2004، ص 186-187.
- 11 مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص:34.
- 12 عون علي عقل الشوابكة، مدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2000، ص 57.
- 13 محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط 06، عمان-الأردن، 2014، ص 216.
- 14 بهاء الدين فريد ماضي الزاملي، مدى إمكانية استخدام موازنة البرامج والأداء في المشاريع الاستثمارية للحكومة المحلية في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 35، المجلد 9، 2014، ص 141.
- 15 الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 58.

- 16 المادة 01 من المرسوم التنفيذي رقم 86-18 والمتضمن الية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي.
- 17 الملحق المتعلق بالمرسوم التنفيذي رقم 86-18.
- 18 المادة 01 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقانون المالية.
- 19 المادة 05 من القانون نفسه.
- 20 المادة 23 من القانون نفسه.
- 21 المادة 36 من القانون نفسه.
- 22 المادة 65 من القانون نفسه.
- 23 المادة 71 من القانون نفسه.
- 24 المادة 89 من القانون نفسه.

7. قائمة المصادر والمراجع:

أولا – القوانين:

- القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 المتعلق بقانون المالية.
- القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية، المعدل والمتمم.
- المرسوم رقم 93-01 المؤرخ في 19 جانفي 1993 المتضمن قانون المالية لسنة 1993، المادة 132.
- المرسوم التنفيذي رقم 86-18 والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية في إطار التمويل غير التقليدي.

ثانيا – الكتب:

- محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، ط06، عمان-الاردن، 2014.
- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، 2004.
- R.A.D.P. Ministère des finances, Guide du contrôleur financier des dépenses engagées, Direction général du budget, 1999.

ثالثا: المذكرات والأطروحات العلمية:

- الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2014.

- مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

- عون علي عقل الشوابكة، مدى ملائمة النظام المحاسبي الحكومي لتطبيق موازنة البرامج والأداء في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2000.

رابعاً - الدوريات

- المقالات:

- لعمارة جمال، علاقة الحسابات الخاصة للخزينة بالميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، العدد 04، 2005 .

- ثابتي الحبيب، عصنة نظم الميزانية في الجزائر، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر، المجلد 4، العدد 3(6)، 2015.

- حيرش فايزة، طرشي محمد، الرقابة على أداء الوحدات الحكومية في ظل عصنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، 2018.

- بهاء الدين فريد ماضي الزاملي، مدى إمكانية استخدام موازنة البرامج والأداء في المشاريع الاستثمارية للحكومة المحلية في محافظة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 35، المجلد 9، 2014.